الناصري يوزع المهام بين قياداته

وزعت الأمانة العامة للتنظيم الوحدوي الناصري في اجتماعها الذي عقد برئاسة الأخ عبدالله نعمان محمد أمين عام اللجنة المركزية المهام والاختصاصات على أعضائها ومنهم تعيين :

عبدالله نعمان محمد - الامين العام
علي محمد اليزيدي - نائب الامين العام
محمد مسعد الرداعي - الامين العام المساعد للشئون الداخلية
رنا احمد غانم - الامين العام المساعد للشئون الخارجية
عبدالله محمد المقطري - امين الدائرة السياسية
حمود عبده ناجي - امين الدائرة التنظيمية
د. عبدالله محمد دحان - امين الدائرة الاعلامية
حميد ردمان عاصم - امين الدائرة الاجتماعية والجماهيرية.

وفي الاجتماع اعتبرت الأمانة العامة للتنظيم الناصري التعديل الحكومي لا يلبي تطلعات اليمنيين وطموحاتهم كونه لم يلتزم بتنفيذ ما جاء في مخرجات الحوار- حسب البيان-.

الانتهازية الحزبية.. واللعب المفضوح

«الاخوان» افتعلوا المشاكل لإشغال لجنة العقوبات الدولية عن متابعة أحداث عمران

منذ يوم الثلاثاء الماضي والخبراء المساعدون للجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة يتواجدون في العاصمة صنعاء في أول إجراء لتنفيذ مهامهم والمتمثلة بتجديد المعرقلين الحقيقيين للتسوية السياسية في البلاد.

وفي الوقت ذاته سارعت بعض وسائل الإعلام الحزبية وتحديداً التابعة لجماعة الاخوان بإطلاق أخبار كاذبة وإشغال الرأي العام والإعلام بقضايا ثانوية للفت اهتمام لجنة الخبراء اليها وعدم التركيز على حقيقة الأوضاع الصعبة الدائرة في محافظة عمران والمواجهات المسلحة بين الاخوان والحوثيين والتي تستخدم فيها مختلف الأسلحة..

وما يؤكد على ذلك هو افتعال أكثر من مشكلة في العاصمة صنعاء، أبرزها فضيحة الانقلاب المزعوم، إضافة الى نشر أخبار كاذبة ومنها قيام اللجنة باستدعاء الزعيم علي عبدالله صالح إلى فندق موفمبيك.. وقد نفى مكتب الزعيم علي عبدالله صالح ذلك جملة وتفصيلاً..

وجاء نشر هذا الخبر المفبرك -الخميس- عقب اجتماع اللجنة العامة وأحزاب التحالف برئاسة الزعيم مساء الأربعاء، والذي استمر إلى العاشرة مساء..

الجدير بالذكر أن قيادياً مؤتمرياً عقب كشف يوم الخميس عن عدم علم المؤتمر الشعبي وأحزاب التحالف بمكان تواجد اللجنة، وعلى ضوء ذلك تم تكليف الجهة المختصة في المؤتمر بالتواصل مع جهات الاختصاص بهدف التواصل والالتقاء مع لجنة الخبراء المساعدين من لجنة العقوبات الدولية.. واستغرب من نشر تلك الأكاذيب والترويج لأخبار لا أساس لها من الصحة، في الوقت الذي تسعى أحزاب الى ممارسة أساليب الكيد والدس وتحريف الحقائق غير مدركة أن البلاد لم تعد تتحمل، وأن لجنة دولية بهذا المستوى لا يمكن إلاّ أن تؤدي مهامها وفقاً لما يخدم تنفيذ التسوية ويعيد للشعب اليمني الأمن والاستقرار.

الجدير بالذكر أن الأمم المتحدة سمَّت مطلع ابريل الماضي أربعة خبراء أوكلت إليهم مهمة تزويد لجنة العقوبات بالمعلومات المهمة لتحديد الأفراد والكيانات الذين يمارسون أنشطة من شأنها تقويض العملية السياسية وإعاقة تنفيذ نتائج مؤتمر الحوار وانتهاك القانون الدولي الإنساني.

ولجنة العقوبات مخولة بفرض تدابير عقابية بحق معيقي عملية الانتقال السياسي في اليمن بموجب قرار مجلس الأمن الدولي (2140) الصادر في فبراير الماضي.

وترأس فريق الخبراء الأردنية ألما عبدالهادي جاد الله، بينما العضوان الآخران هما كارميلا بوهلر من سويسرا وسيمون ديفيد جودارد من بريطانيا.

وبوهلر هي خبيرة في القانون الدولي الإنساني وسيمو جودارد خبير مالي وألما خبيرة إقليمية، أما ولد محمدو الموريتاني -خبير في شؤون الجماعات المسلحة، فقد ذكرت وسائل إعلامية انسحابه بسبب ما قيل إنها التزامات أكاديمية وغيرها.

تخدير مؤقت للشارع ..

التعديل الحكومي.. ليس حلاً للأزمة

بقدر ما تنفس الشارع اليمني الصعداء باسقاط وزيري الاخوان «صخر الوجيه» و«صالح سميع» في التعديل الحكومي الأربعاء الماضي بقدر ما شعر الشارع أن التعديل الحكومي لايزال يسير في نفس تلك السياسات الحزبية القاتلة «المحاصصة» أو «المناصفة» والتي أوصلت البلاد الى هذا المأزق والانسداد المخيف.. لذا يلاحظ أن التعديل الحكومي لن يكون أكثر من تغيير في الاشخاص وتمكين أصحاب الولاءات من شغل حقائب وزارية دون أي تغيير في السياسات التي هي السبب وراء تفاقم الأزمات في البلاد .

وفي قراءة للخارطة الحزبية للتعديل الحكومي يلاحظ أنه لم يكن حاضراً فيها الا جماعة الاخوان، فلم يخسروا شيئاً بل لقد كسبوا وزارة الإعلام ووزيراً ونائب وزير إضافة الى تمكينهم من تولي محافظة الحديدة.. وبالمقابل نجد أنه تم تجاهل إرسال رسائل تطمين للحراك والحوثيين، وهذا قد يقرأ على أنه استمرار في التهميش لهم وإقصائهم من تمثيل في الحكومة.. سيما وأن هناك من يقرأ أن استحداث منصبين لنائبي رئيس الوزراء وهما الدكتور أحمد عبيد بن دغر وكذلك المهندس عبدالله الأكوع عكسا تمثيل شمال وجنوب، وكذلك مؤتمر وإصلاح، ومهما تكن هذه القراءات صحيحة أو خاطئة الا أن تعيين نائبين لرئيس الوزراء يعني عدم تكرار أخطاء الفترة الماضية في حال (حنق) رئيس الوزراء فلا يجب أن يتعطل عمل الحكومة.

واضح أن الأحزاب ذات الحضور في الساحة وتحديداً التي وقعت على المبادرة قد أعلنت امتعاضاً واضحاً من التعديل الحكومي، كما أن هناك سياسيين وأكاديميين أعربوا عن مخاوفهم من سير البلاد باتجاه مزيد من التدهور، خصوصاً وأن الأوضاع تتطلب حكومة إنقاذ وطني لإنقاذ البلاد من الانهيار والحرب الأهلية، حيث أن الوضع الاقتصادي واستتباب الأمن والاستقرار والتصدي لأعمال التخريب وإنهاء أزمات المشتقات النفطية ومعالجة الكهرباء وغيرها تتطلب حكومة كفاءات ولا ترتبط بالعمل الحزبي، وهي تجربة انقذت تونس من الانهيار بسبب الأداء الحزبي للحكومة حينها.

صخر الوجيه يعين 150 مسئولاً مالياً من الاخوان قبل إقالته

كشفت وثائق حصلت «الميثاق» على نسخة منها ان وزير المالية السابق صخر الوجيه اصدر «150» قراراً أقصى فيه كوادر وطنية ذات خبرة وعين بدلاً عنهم عناصر تتبع جماعة الاخوان ونقل آخرين غير موالين للاصلاح إلى مختلف مؤسسات الدولة وذلك قبل اصدار قرار عزله من منصب وزير المالية.. «الميثاق» تنشر نص مناشدة موظفي وزارة المالية المتضررين والمرفوعة الى الأخ رئيس الجمهورية مطالبين بتدخله والتوجيه بإلغاء تلك القرارات التعسفية..

نص المناشدة :

فخامة الاخ عبدربه منصور هادي
رئيس الجمهورية حفظه الله

تحية طيبة وبعد :

الموضوع / مناشدة فخامتكم بإلغاء قرارات وزير المالية المخالفة لتوجيهاتكم السابقة

اشارة الى الموضوع اعلاه نود لفت عنايتكم الكريمة الى ان وزير المالية عمل على اساس يا رايح كثر الفضائح بعد ان تم رفع توصية الى فخامتكم من مجلس النواب بضرورة إجراء تعديل حكومي اقدم وزير المالية على اصدار 150 قرار تعيين لممثلي ديوان وزارة المالية في الخارج بتاريخ 3 / 6 / 2014م في حين كنتم قد أصدرتم بتاريخ 4-3-2014م توجيهاتكم بوقف كل التعيينات والتغييرات الى ان يتم تشكيل الحكومة ولهذا تعتبر هذه القرارات مخالفة وباطلة.

كما يجدر بنا الاشارة الى ان القرارات التي تم اصدارها لم تكن قرارات منصفة مبنية على أسس قانونية ومعايير التقييم والمفاضلة بل كانت قرارات انتقائية ظهر فيها التمييز بشكل واضح وبطريقة ممنهجة.

حيث تم نقل الكثيرين ممن كان لهم اداء ممتاز بحسب تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وتقارير لجان تقييم الأداء وتقارير الرقابة والتفتيش الى أماكن أسوأ من الأماكن التي كانوا فيها وكأنهم يعاقبون على أدائهم المتميز بدلاً من ان يتم تكريمهم وترقيتهم وظيفياً بناءً على أدائهم المتميز ومؤهلاتهم وخبراتهم المتمثلة في سنوات خدمتهم وعدد القرارات السابقة التي حصلوا عليها.

وحصل البعض الآخر ممن تم انتقاؤهم على أسس التمييز الباطلة على تعيين في وظائف أكبر حجماً منهم مع العلم ان بعضهم لم يكن حتى موظفاً في وزارة المالية، بالرغم من وجود عدد كبير من ممثلي المالية مازالوا تحت التوزيع.

وكانت هذه قاعدة الوزير وشغله الشاغل في اصدار عدد مهول من قرارات التعيين تاركاً وراء مهامه الاساسية وفشل في ادارة الدفة مالياً واقتصادياً حتى اوصلنا الى هذا العجز المالي الذي لم يسبق وان مررنا به.

فخامة رئيس الجمهورية نحن نعاني في وزارة المالية من خيبة أمل بمن تفاءلنا بهم خيراً وظننا ان صراخهم في وجه الفساد والمحسوبية سينعكس على ادائهم الوظيفي في أهم وزارة سيادية تملك مصير اقتصاد ومال هذا الوطن المتعطش لحكومة تكنوقراط تنقذ شعبه الذي طال انتظاره للفرج وللبديل الأفضل.

ولكننا تفاجأنا بانهم عملوا على أساس حزبي ومنظور عنصري وكأنه برنامج قائم على اقصاء وتهميش ومحاربة كل من ليس معهم حتى ولو لم يكن ضدهم مهما كانت قدراتهم العلمية والعملية ونزاهتهم وكفاءتهم واصبحنا ضحية التبعية.

فخامة رئيس الجمهورية اننا نناشدكم بإلغاء القرارات التي اصدرها وزير المالية بتاريخ 3-6-2014م كونها قرارات تعسفية باطلة ومخالفة لتوجيهاتكم.

كما نرجو توجيهاتكم بتشكيل لجنة للنظر في التعيينات والتغييرات التي قام بها صخر الوجيه منذ توليه منصب وزير المالية حتى يومنا هذا ورفع تقرير اليكم..

«مرفق بهذا توقيعات لممثلي المالية».

وتقبلوا خالص الشكر والتقدير..

ممثلو ديوان عام وزارة المالية في الخارج